مخاطِر الصراع الليبي وتداعياتهُ علىَ الأمن القومي الخارِجي

دراسة استقرائية تحليلية

The Risks of the Libyan Conflict and its Repercussions on External National Security - Analytical Prospective Study -

عبد السلام محمد مخلوف إبراهيم

– **جامعة السلطان زين العابدين، (ماليزيا)** Rotwan603@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/23 تاريخ القبول: 2020 /11/05 تاريخ النشر: 2020/12/30

الملخص:

تُعدّ العملية الانتقالية في ليبيا، الحدث الأبرز والأهم في معالجة مفهوم الانتقال الديمقراطي في ظل السياسة الدولية، ومحل اهتمام جُل الباحثين والمُثقفين والسياسيين على المستوى العربي والإقليمي، لما تتمتع به ليبيا طيلة العقود الماضية مِن نظام سياسي "النظام الجماهيري" مخالفاً تماماً لما هو سائد في أروقة المجتمع الدولي ووفقاً للسياسة الدولية، ومن هنا جاءت العملية الانتقالية في ليبيا مخالفةً لما عرفته دول الجوار كتونس ومصر، والنابعة من حقيقة التدخل الدولي ودوره في إسقاط نظام القذافي وفقاً للقرار الأممي 1973. مما ساهم في خلق حالة من الفوضى وإجهاض لفِهم وتمحيص مسار الانتقال الديمقراطي في ليبيا، وفقاً للعوامل المحُفزة والتداعيات الأمنية التي فرضتها دول المنطقة، فكان للصراع الليبي دوراً مهماً. بحيث لا يمكن فِهم أوجه هذا الصراع وتداعياته إلا بدراستِه في سياقه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتأتي أهمية الموضوع في بيان الدور الفعال للصراع الليبي وما خلفه من تداعيات مست أمن دول المنطقة عامةً ودول الجوار خاصةً. وقد سلك الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي في استقراء الأحداث الجارية للصراع، ثم المنهج التحليلي؛ وذلك بتحليل وصياغة الآراء والأفكار الملاصقة للواقع مِن مجرئ الأحداث، وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة البحثية أن الأزمة الليبية رغم ما خلفته مِن تهديدات ومخاطر، إلا أنها إقليمية، متأصلة، وذات جدور راسخة منذ القِدم، تحتاج إلى تكاثف الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإيجاد حل لها.

الكلمات الافتتاحية: السياسة؛ الدولية، الانتقال الديمقراطي؛ الصراع الليبي؛ التحديات الأمنية.

Abstract:

The transitional process in Libya is the most prominent and important event in dealing with the concept of democratic transition in light of international politics, and the focus of most researchers, intellectuals and politicians at the Arab and regional levels, because of what Libya has enjoyed over the past decades of a political system "the mass system" completely contrary to what is prevalent in The corridors of the international community and according to international policy, hence the transitional process in Libya contrary to what neighboring countries such as Tunisia and Egypt have known, and stemming from the reality of international intervention and its role in overthrowing the Qaddafi regime in accordance with the UN Resolution 1973, which contributed to creating a state of chaos and abortion to understand and examine the path of transition. Democracy in Libya, according to the motivating factors and security implications imposed by the countries of the region, the

Libyan conflict played an important role. So that it is not possible to understand the aspects of this conflict and its repercussions without studying it in its social, economic and political context. The importance of the topic comes in explaining the effective role of the Libyan conflict and its repercussions for the security of the countries of the region in general and the neighboring countries in particular. In his study, the researcher followed the inductive approach in extrapolating the current events of the conflict, and then the analytical method. By analyzing and formulating opinions and ideas adjacent to reality from the course of events, and the most important results of this research study are summarized by the fact that the Libyan crisis, despite its threats and dangers, is regional, deep-rooted, and deeply rooted since ancient times, which needs intensified local, regional and international efforts to find a solution.

Keywords : International politics, democratic transition, the Libyan conflict, security challenges.

مقدمة:

إن التعبير للمطالبة بالحقوق المشروعة، حقُ كفلته جميع الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، في ظل النظام العام ووفقاً للمسار الديمقراطي واحتراماً للقوانين الدولية. فما كانت هذه الاحتجاجات التي حدثت في معظم البلاد العربية إلى طوق نجاة ومجال لتحقيق مطالب ذات طابع اجتماعي بدايةً. ومطالب أخرى ذات طابع قيمي فعرفت الدول العديد من إرهاصات الانتقال الديمقراطي، وإن اختلفت تسمياتها. نتيجةً لِتذمر الشعوب ومطالبتها بضرورة الإصلاح كمطلب أول وتغيير الأنظمة الحاكمة التي طال حكمها لأكثر من ربع قرن. فكان العامل الأبرز في قيادة حركات التغيير التي بذات شرارتها في تونس. لتعرف انتشاراً واسعاً في بعض الدول العربية. فكانت ليبيا تُشكل حدثٍ هاماً كونها البلد الوحيد الذي عرف تدخلاً دولياً، ومتغيرات دولية زاخمةً في ظل الأحداث تطبيقاً لمبدأ مسؤولية الحماية.

واتخذت الاحتجاجات في ليبيا منحنى أخر نتيجة عجز الشعب بمفرده على اسقاط النظام، مما استدعى تدخل قوى أخرى، كون نظام القذافي كان صارماً تجاه شعبه. مفادهُ أن أمن البلاد واستقرارها يرتبط ببقاء النظام وغيابه سوف يخلق نوعاً من حالة عدم الأمن والاستقرار في المنطقة ككل. مسبباً حالة من الفوضى لازالت تداعياتها على المستوى الداخلي والخارجي تشكل تهديداً للأمن القومي.

ولأهمية الأحداث التي مرت بها ليبيا وطال مداها، فأن الأمر في ليبيا أصبح يشكل تهديداً دولياً، نتيجةً لانتشار السلاح، والجريمة المنظمة، وبداية ظهور الجماعات الإرهابية. مما سبب حالة فوضى تمس دول المنطقة جميعاً ليستدعي تبني استراتيجية أمنية وحلول ومساعي دولية لخلق بيئة آمنة.

ولذلك نسعى من خلال تحليلنا لعملية الانتقال الديمقراطي في ظل الصراع الليبي، أن نتبع مسار عملية الانتقال بذاءً من العوامل التي ساهمت في بروز المطالب الشعبية لإسقاط النظام، ووصولاً للتدخل الدولي الإنساني وفقاً لقرار الأمم المتحدة 1973. وعلى تداعيات هذا الانتقال على دول المنطقة عامة ودول الجوار الإقليمي خاصةً.

لنوجز في الأخير نتيجةً مفادها أن التحديات الأمنية في ليبيا، نتيجةً للصراع الحاصل لا تُشكل تهديداً كبيراً على باقي الدول الغير مجاورة لها على المدى القريب أما على المدى المتوسط فسيكون لها تداعيات قد تمس الدول ككل.

- **مشكلة الدراسة.**

تكمن مشكلة الدراسة فيما خلفهُ الانفلات الأمني الحاصل نتيجة الصراع الليبي بعد سقوط نظام القذافي 2011. والمتمثل في التداعيات والتهديدات والمخاطر الأمنية؛ نتيجةً لانتشار الأسلحة والإرهاب. مما قد يُلزم أن المخاطر قد تأخذ بعُدً اقتصاديا، وسياسياً، واجتماعيا، على الأمن القومي الخارجي في ظل غياب العمل الجماعي كقوة إقليمية قادرة على حل الأزمة بشكل منفرد.

- **أسئلة الدراسة:**

1- ما مفهوم الانتقال الديمقراطي في ظل السياسة الدولية؟

2- ماهي عوامل الانتقال الديمقراطي في ظل السياسة الدولية؟

3- ماهي عوامل الانتقال الديمقراطي في ليبيا؟

4- ماهي تداعيات الصراع الليبي على الأمن القومي الخارجي؟

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في بيان الدور الفعال للصراع الليبي، وما خلفه من تداعيات وتهديدات ومخاطر، مستّ أمن دول المنطقة عامةً ودول الجوار خاصةً.

- **الهدف من الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

- علاج ومعرفة التهديدات والمخاطر والتحديات الأمنية في ليبيا؛ نتيجة الصراع الحاصل. مؤكداً أنها لا تشكل تهديداً كبيراً على باقي الدول الغير مجاورة لليبيا.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

1- مكانة ليبيا بين الدول وما تتمتع به من إرث حضاري وتاريخ حافل ونضال مشرف.

2- السعي في تحقيق السلم والأمن لشعوب المنطقة؛ في ظل اكتساب الحقوق المشروعة، ورغد العيش والحياة الحرة الكريمة.

- **منهج الدراسة:**

يتبع الباحث في هده الورقة البحثية: المنهج الاستقرائي في استقراء الأحداث الجارية للصراع، ثم المنهج التحليلي؛ وذلك بتحليل وصياغة الآراء والأفكار الملاصقة للواقع مِن مجرئ الأحداث.

- **هيكلية الدراسة:**

1- مفهوم الانتقال الديمقراطي في ظل السياسة الدولية.

2- عوامل الانتقال الديمقراطي في ظل السياسة الدولية.

3- عوامل الانتقال الديمقراطي في ليبيا.

4- تداعيات الصراع الليبي على الأمن القومي الخارجي.

1-الديمقراطي في ظل السياسة الدولية.

1.1 تعريف الانتقال.

أولاً: لغةً.

أصلهُ "نقل"، وقد ورد في قاموس أكسفورد بعدة اصطلاحات transmission أي حول، تحويل، نقل، وكما ورد أيضاً مصطلح transmission ويعني النقل، أو الانتقال، ويقصد به قطع المسافة بين موقع وأخر من حيث المكان أو التحول في الزمن من مرحلة إلى مرحلة مغايرة طبيعتها ومميزاتها[1].

ثانيا: اصطلاحاً.

نرى أن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" بمعناه هو التحول إلى العمليات والتفاعلات المتعلقة بالانتقال أو التحول من شكل من أشكال نظام الحكم غير الديمقراطي. إلى نظام حكم ديمقراطي. ومن المعروف أن هناك العديد من أشكال أو أنماط نظام الحكم غير الديمقراطي، يمكن أن يكون استبداديًا أو سلطويًا مغلقًا ، مدنيًا أو عسكريًا ، حكومة فردية أو اقلية[2].

وهنا، فإن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة –تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية– يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد[3].

1.2 تعريف الديمقراطية.

أولاً: لغةً.

أصلها يوناني ووردت كما يلي: Democrots وتعني الشعب، وCratos وتعني الحكم، ومن خلال دمج المصطلحين ينتج لنا مفهوم حكم الشعب بصورة مباشرة[4].

ثانياً: اصطلاحاً.

---

[1]– إبراهيم، حسنين توفيق، **الانتقال الديمقراطي في العالم العربي** – مركز الجزيرة للدراسات.

[2] – الكواري، علي خليفة، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة – مركز الدراسات العربية**، ط1، ج1، ص 26: 28.

[3] – عبدالوهاب، حمد رفعت، **الأنظمة السياسية – منشورات الحلبي الحقوقية**، ط1، ج1،ص 28.

[4] –عبدالوهاب، حمد رفعت، **المرجع السابق** ، ط1، ج1، ص 33.

هي حُكم الناس لأنفسهم وبأنفسهم، بمعنى حكم الناس بالناس وللناس. كما تُعرَّف الديمقراطية بأنها "نظام سياسي يمنح كل الناس في السلطة لتغيير حكامهم سلمياً من خلال القوانين والأنظمة المعمول بها، وحرية أداء دورهم والتمتع بحقوقهم المدنية وفقاً للضمانات الشرعية"[1].

فيعود ظُهور الديمقراطية إلى الدولة اليونانية القديمة، إلا أنها لم تكن مركز الفلسفة العلمية فحسب، بل ظهرت معها مصطلح الديمقراطية وبدأت الكلمة تحمل معنى، ووضعت مبادئها الأولى في المدينة اليونانية.

حيث كان الظهور الحقيقي لهذا المفهوم في بداية المشكلة في شكل عقائد سياسية وفلسفية في القرن الثامن عشر على يد "**جون لوك في إنجلترا وجون جاك روسو ومونتسكيو في فرنسا**". بهدف محاربة الحكومة البغيضة التي كانت سائدة في أوروبا في ذلك الوقت، والذين طالبوا بأن تكون السلطة العليا للبلاد في أيدي الشعب.

ويعتبر الانتقال الديمقراطي خطوة رئيسية من خطوات عملية التحول الديمقراطي بشكل عام، نظراً لتميزها بنوع من الأهمية والخطورة في الوقت نفسه باعتبارها أحد مرتكزات العملية الديمقراطية الحقيقية، ففي حال عدم نجاحها استفزاز نظم سياسية تسلطية هجينة يشارك فيها عناصر النظام السياسي التسلطي الجديدة التي تنادي بالديمقراطية في تسير وإدارة المرحلة الانتقالية. قصد تأسيس نظام سياسي جديد[2].

ويُعد الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل التحول الديمقراطي ويعد أخطر وأصعب المراحل. نظراً لإمكانية تعرض النظام السياسي إلى انتكاسة، إذ أن النظام في هذه المرحلة قد يكون ذو طبيعة مختلطة؛ حيث يتعايش فيه الكل في صناعة القرار من مؤسسات النظام القديم والجديد، وبالتالي يشارك في صناعة القرار كل من عناصر النظام التسلطي المنهار وعناصر النظام الجديد النازع نحو الديمقراطية سوء عن طريق الصراع أو الاتفاق[3].

1–عوامل الانتقال الديمقراطي في ظل السياسة الدولية.

في سياق تأصيل مفهوم الانتقال الديمقراطي، سعى العديد من الباحثين إلى إنشاء خط فاصل بين مفهوم الانتقال الديمقراطي والعديد من المفاهيم التي تعتبر للوهلة الأولى لغات مترادفة تحمل نفس المعنى الاصطلاحي، بينما تختلف من حيث الاتفاقية العملية والواقعية.

وعملية الانتقال الديمقراطي هي مرحلة الانتقال بين طرفين متطرفين يجمعان خصائص النظام الديمقراطي والنظام غير الديمقراطي، وفي المرحلة الأولى من هذا الانتقال إذا حدث الانتقال بشكل تدريجي وليس من خلال التحول الجذري الذي يغير الوضع المعاكس، وإذا كانت هناك حالة –حالة

---

[1]– بسيوني، عبد الغني عبد الله، **النظم السياسية**، ط4، ج2، ص 202، 203.

[2]– مهنا، محمد نصر، **نظرية النظم السياسية – المكتب الجامعي الحديث**، ط1، ج1، ص 112.

[3]– عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، ط1، ص 140.

الانتقال الديمقراطي التي حدث فيها مثل هذا التحول الجذري، مثل معظم حالات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها دول أوروبا الشرقية، بينما مرت دول أخرى بتحول تدريجي [1].

كما أن هذا لا يعني بأن عملية الديمقراطية هي عملية خطية، لأن سقوط نظام استبدادي قد لا يتطلب تشكيل نظام ديمقراطي، ولكن شكل آخر للنظام الاستبدادي. الديمقراطية يجب أن يتمتع بالخصائص والمكونات المتواجدة، والظروف التي تؤدي إلى نشوء الديمقراطية ودعم النظام الديمقراطي.

1.2- الانتقال الديمقراطي في ليبيا مقاربة تفسيرية.

يجمع جُل الباحثين على أن الديمقراطية هي عملية انتقال تدريجي متواصل ومستمر، وليست مفهوماً مجرداً وجاهزاً، كما يراءها الكثيرون [2].

فعرفت دول العالم بداية التسعينات تحولات نحو النظام الديمقراطي وتبني التعددية السياسية في ظل المنهج الليبرالي، وهذا بعد نهاية الحرب الباردة، مما أوصل موجات الانتقال الديمقراطي في منتصف التسعينيات إلى 50% وارتفعت إلى 70% عند نهاية التسعينات.

فالديمقراطية مرتبطة بانتقال المجتمعات من شكل إلى أخر من أشكال تنظيم علاقات قوى المجتمع في حيز السياسة انطلاقا من درجة تطور المجتمعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مرحلة تاريخية معينة[3].

فقد أدت الاحتجاجات الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير الحكومية، التي أصبحت الاعب والعامل الرئيسي في المعادلة السياسية الليبية الجديدة، متمثلةً في المجالس المحلية والتجمعات القبلية والمليشيات المسلحة.

حيث استطاعت هذه القوى المحلية أن تسيطر على الحياة السياسية، في ليبيا وتهمّش القيادات السياسية التي كانت تشكل المجلس الوطني الانتقالي السابق، والحكومات الانتقالية المتعاقبة، وتمكنت من زيادة نفوذها، والتأثير في المشهد السياسي والأمني الليبي، على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني، وخصوصاً في قطاعي الأمن والجيش[4]، لتسير عملية الانتقال الديمقراطي على الرغم من عدم قدرتها على ذلك.

---

[1]– إبراهيم ، حسنين توفيق، **الانتقال الديمقراطي "إطار نظري" – الموقع الالكتروني لمركز الجزيرة للدراسات**، 2013.

[2]– السحمراني، **الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية**، ط1،ج1، ص02

[3]– فرانشيسكا بيندا، **التحول الديمقراطي نحو الديمقراطية (الخيارات الرئيسية نحو التحول الديمقراطي بالعراق)**، 2005.

[4]– صامويل هيجتون– ترجمة: عبدالوهاب علوب، **الموجه الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن الشرين**، 1993.

ولتأخذ عملية الانتقال مساراً أخرى بتدخل قوى أخرى خارجية بتاريخ 19مارس 2011.وأطراف أخرى تحت قيادة حلف الناتو من أجل حماية المدنيين وتطبيق ما يعرف " **بمبدأ مسؤولية الحماية** " وفقاً لقرار الأمم المتحدة 1973.

وهناك العديد من الخصائص المشتركة التي أدت إلى إشعال هذه الانتفاضات منها:

1–تجمع يضم عدد من قوى المجتمع وطبقاته، والتي عبرت بوضوح أن الأوضاع غير قابلة للاستمرار ولابد من التغيير.

2–رفضت العمل ضمن أفق السلطة وقواعد اللعبة السياسية التي ارساها النظام السابق، وقبلت بها القوى السياسية (الرسمية) الأمر الذي أدى إلى شللها وعجزها عن التواصل مع الشعب.

3– اعتمدت على القوى الشابة في المجتمع وطورت عبر تجمعاتها التوعية مثل شباب من أجل التغيير.

4– كانت سباقة لاكتشاف قيمة الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة في ايصال الرسائل السياسية للمجتمع وإلى العالم.

3–عوامل الانتقال الديمقراطي في ليبيا.

يتضح أن عوامل الانتقال الديمقراطي، ترتبط بالحركة الدائمة التي يتأثر بها النظام السياسي، وكان النظام السابق للقذافي يُعرف على أنه نظام سلطوي معادي للغرب، وحسب "دافيد إيستون". فيمكن تقسيم عوامل الانتقال إلى عوامل ناتجة من البيئة الداخلية وأخرى خارجية[1].

ولم تكن ليبيا استثناء عن تلك الدول التي تعرف تدهوراً في الأوضاع الداخلية سواءً الاقتصادية أو الاجتماعية وكذلك السياسية وتعود دوافع الانتقال الديمقراطي في ليبيا **إلى:**

3.1 **العوامل الاقتصادية:**

وهي العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية التي تعرفها ليبيا، وكانت هذه الأوضاع من بين أهم الاسباب لقيام الانتقال الديمقراطي، وتعتبر التنمية الاقتصادية حلاً يرفع مستوى التعليم وتحقيق دخل متوسط للفرد، فالتنمية تساعد في زيادة الدخل وتحقيق الامن الاقتصادي وبالتالي المزيد من المساواة، ما يزيد من فرص الانتقال الديمقراطي ومن ثم يفرض بقاء الدولة[2].

وهذا ما يغيب عن–الجماهيرية العربية الليبية– حيث تعاني معظمها من التخلف الاقتصادي، رغم أنها تمتلك مؤهلات ما يجعل منها قوة خاصة على المستوى الإقليمي، نتيجة اعتماداتها على واردات النفط.

3.2 **العوامل السياسية:**

[1]– العفاس ،عمر إبراهيم، **إعلان الفيدرالية في برقة – الخلفيات والتداعيات**،(الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013)

[2]– الحمشي، محمد، **أثر الأزمة الليبية على الأمن في المتوسط**، 2014.

ISSN:2572-0082
EISSN: 2710-804×
المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار – الجزائر
المجلد:04 ، العدد: 02، السنة: ديسمبر 2020

اكدت العيد من الدراسات أنه لا يمكن أن يكون تحول إلى الديمقراطية لا يكون نتاجاً بشكل مباشر أو غير مباشر عن انقسامات مهمة داخل النظام التسلطي، وبالتحديد من خلال الانقسام داخل بنية النظام؛ فنجد أن الرئيس السابق معمر القذافي منذ تولية السلطة سنة 1969.اتخذ تدابير قمعية لأحكام القبضة على الدولة، حيث شهدت ليبيا سنة 1988. بعض الإصلاحات الطفيفة وبعد هذه السنة تعرض الشعب إلى موجة من القمع الداخلي من طرف سلطات القذافي، نتيجة عدم وجود مساءلة بين الحاكم والمحكومين، وغياب أي آلية لنقد ومراجعة القواعد والأنظمة القانونية والقوانين التي يتم إصدارها وفرضها على المواطن.

3.3 العوامل الاجتماعية:

العامل الديمغرافي؛ ربما يكون هو الأنسب لتفسير الانتقال الديمقراطي في ليبيا، والذي يمكن وصفه بثورة شباب في المقام الأول، حيث لعب الشباب دوراً محورياً في إشعال الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت الدولة، والتي كان فيها الشباب أكثر من 60%من الليبيين من فئة الشباب تحت سن 30 عاماً. بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في قيام الانتقال الديمقراطي في ليبيا والتي منها – وسائل الإعلام وما قدمته التكنولوجية الحديثة وما وفرته من وسائل التواصل الاجتماعي في ربط جيل الشباب في الوطن العربي مع العامل الخارجي، وفتحت أمامهم أفاق جديدة لما يمكن أن تكون علية أوضاعهم في ظل حكومات رشيدة[1].

3.4 العوامل الخارجية:

إلى جانب العوامل الداخلية هناك عوامل مؤثرة خارج حدود الدولة، خاصةً أن ليبيا الدولة الوحيدة التي عرفت تدخلاً دولياً من أجل إسقاط نظام القذافي، وتحقيق تحولاً ديمقراطي ناجح، فقد تلعب العناصر الخارجية دوراً ايجابياً في عملية الانتقال الديمقراطي وتشجع محاولات التغيير من خلال الدعم الاقتصادي وتقديم الدعم المالي والتقني، وقد تلعب دوراً سلبياً في عملية الانتقال الديمقراطي لمنع الانتقال أو الاطاحة بالأنظمة غير الداعمة لسياستها وقد يبقى دورها مجرد الحياد[2].

صفوة القول: ما يمكن الوصول إليه أن موجة الانتقال الديمقراطي في ليبيا وما شابها من حراك زعزع البنية التسلطية في المنطقة، ولا يمكن إرجاعه برمّته غلى عامل واحد أو جماعة سياسية دون غيرها، إنه متعدد العوامل والأطراف رغم الضغوط الخارجية التي تلخصّها استراتيجية الفوضى الخلاقة والتي ساهمت في تحطيم القشرة الخارجية وتعريتها، لكن الكيد أن الشعوب أدت دوراً هاماً في الوصول إلى إحداث هذا

---

[1] مرزوقي، عمر، **حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، قراءة في المؤثرات الدولية**، "مجلة المفكر"، العدد 10– 2012.

[2] – قرطاس، منصف، **على حافة الهاوية؟ التهريب وانعدام الأمن على الحدود التونسية الليبية**، (سويسرا ، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية،2013.

التغيير من الداخل، ثم أن التجاوب مع مساعي الفوضى الخلاقة لا يعني بالضرورة الإذعان لنظرية المؤامرة.

3– تداعيات الصراع الليبي على الأمن القومي الخارجي.

أصبح للعامل الأمني دوراً أساسياً في تحديد التقاربات الأمنية من قبل المجتمع الدولي لتسوية الوضع في ليبيا، حيث انطلقت مساعي الدول المجاورة من فرضية مفادها أن استمرار حالة الفوضى على المستوى الداخلي في ليبيا سيؤثر مستقبلاً على مختلف الدول بشكل مباشر مما قد يهدد أمن حدود دول الجوار ويتعدى دلك إلى تهديدات اقتصادية وسياسية للدول الغربية.

ولأن جوهر تحليل الدول في العلاقات الدولية ينطلق في كيفية تحقيق أمن واستقرار الدول خاصة فيما يعرف بالمركب الأمني الإقليمي وهو " مجموعة من الوحدات التي تقوم بعملية إضفاء أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل جد مرتبط، بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم تحليلها أو حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض[1].

ويمكن التعامل مع تداعيات الانتقال الديمقراطي في ليبيا على أنها مركب أمني واحد لا يمكن فهِم ودراسة تكلفة عملية للانتقال بمعزل عن لدول الأخرى، لأن تداعيات الانتقال لا يمكن فهمها بمعزل عن الدول المجاورة، مما يخلق مأزق أمني يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية والدولية، وتبرز هذه التحديات الأمنية خاصة في:

- انتشار السلاح ومأزق الجماعات الإرهابية المسلحة.
- إشكالية اللاجئين الليبيين والهجرة غير الشرعية.
- تكلفة التدخل الخارجي في المنطقة.

صفوة القول: أن ما يمكن ملاحظته من مجمل التداعيات والتهديدات والتحديات الأمنية التي تشهدها دول الجوار لليبيا، أن الوضع يحتاج إلى تكاثف الجهود المبذولة المحلية والإقليمية والدولية، لإيجاد إدارة للأزمة تعرفها الدولة، فليس المهم أن نحفظ السلام في نزاع معين أو حتى صنع السلام... من خلال الجهود الدبلوماسية التفاوضية لإيجاد حل للأزمة، بل ينبغي الوصول إلى بناء سلام بين الأطراف المتنازعة وتثبيته بغية عدم ظهور المشاكل الرئيسية للنزاع، لأن المسائل لا تتعدى كونها عملية انتقال ديمقراطي. بل تتعدى لتكون تهديد لأمن واستقرار المنطقة.

الخاتمة:

إن جوهر التحول الديمقراطي في ليبيا، وتداعياته المحتملة، يعكس آمال الشعوب في الديمقراطية التي انبعثت مع مطالباتهم للتحرر، عام 2011. حيث من المرجح أن يتم القضاء عليها من قبل

[1]– الحمشي، محمد، **أثر الأزمة الليبية على الأمن في المتوسط**، 2014.

الأنظمة التسلطية. ذلك أن آمال الأيام الأولى من يقظة الوطن العربي من الغبطة على نطاق واسع قد اصطدمت مع الواقع القاسي للتحولات غير المكتملة، فنجد تشاؤم المرء اليوم حول ما سيحدث بعد ذلك إلى درجة إبداء الحنين إلى النظام الاستبدادي القديم.

النتائج.

– تُعدّ تجربة الانتقال الديمقراطي في ليبيا وما صاحبها من تحولات أمنية في الوقت الراهن، العامل المغذي للجماعات الإرهابية، والسبب الرئيسي للتواجد الأجنبي بالمنطقة.

– ضرورة إيجاد أرضية مشتركة بين الفصائل المتنازعة للخروج بنتائج تخدم الدولة وتحفظ أمن واستقرار المنطقة.

قائمة الملاحق

الملحق (1): انتشار الأسلحة الليبية

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

الملحق (2) طرق تهريب الأسلحة عبر الحدود التونسية الليبية

المصدر : المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية 2013 : مشروع مسح الأسلحة الصغيرة.

100

ISSN:2572-0082
EISSN: 2710-804×

–المصادر والمراجع:

1– إبراهيم، حسنين توفيق– **الانتقال الديمقراطي "إطار نظري" –** الموقع الالكتروني لمركز الجزيرة للدراسات – 2013.

2– بسيوني، عبد الغني عبد الله – **النظم السياسية** – الطبعة الرابعة سنة 2002 – صفحة 202، 203.

3– السحمراني، أحمد ، **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية** (بيروث – دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)

4– صادق مجال، **الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية – دراسة حالة ليبيا** – رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013.

5– صامويل هيجتون– ترجمة: عبدالوهاب علوب، **الموجه الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، 1993.

6– عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح – **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** – مركز الدراسات العربية.

7– عبد الوهاب، حمد رفعت– **الأنظمة السياسية** – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت – الطبعة الأولي سنة 2004 – صفحة 28.

8– العفاس، عمر إبراهيم، **إعلان الفيدرالية في برقة – الخلفيات والتداعيات** (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.)

9– فرانشيسكا بيندا، **التحول الديمقراطي نحو الديمقراطية** (الخيارات الرئيسية نحو التحول الديمقراطي بالعراق)، 2005.

10– قرطاس، منصف، **على حافة الهاوية؟، التهريب وانعدام الأمن على الحدود التونسية الليبية**، (سويسرا ، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية،2013.

11– الكواري، علي خليفة – **مفهوم الديمقراطية المعاصرة** – مركز الدراسات العربية – بيروت – طبعة سنة 200 – صفحة 26:

12– مرزوقي عمر ، **حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، قراءة في المؤثرات الدولية** ، "مجلة المفكر" ، العدد 10– 2012

13– مهنا، محمد نصر – **نظرية النظم السياسية – المكتب الجامعي الحديث** – الإسكندرية – طبعة 2001 .